مكتب حمد بن غانم الكبيسي للمحاماة
Hamad bin Ghanem Al Kubaisi Law Office

الاحتيال المالي في القانون القطري

- ما هي عقوبة الاحتيال المالي في القانون القطري؟

- تُعرف جريمة الاحتيال المالي في دولة قطر باسم جريمة النصب والاحتيال، ويعاقب عليها وفقًا لأحكام قانون العقوبات القطري رقم (11) لسنة 2004.
- وتختلف العقوبة بحسب جسامة الفعل، ووسيلة الاحتيال، والضرر المترتب عليه.

- أولًا: الاحتيال البسيط:

- العقوبة:

- الحبس مدة لا تجاوز سنة، وغرامة لا تزيد على (10,000) ريال قطري، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ثانيًا: الاحتيال المشدّد:

- تُشدّد العقوبة إذا توافرت ظروف معينة، مثل:

  - إذا ارتُكب الاحتيال من خلال انتحال صفة كاذبة أو ادعاء وظيفة عامة.
  - إذا وقع الاحتيال على جهة حكومية أو مؤسسة عامة.
  - إذا ترتب على الجريمة ضرر جسيم أو خسائر مالية كبيرة.
  - إذا ارتُكبت الجريمة ضمن تشكيل عصابي أو بالاشتراك مع آخرين.

العقوبة في هذه الحالات:

- تصل إلى الحبس لمدة قد تزيد على سنة، وغرامات أكبر بحسب تقدير المحكمة وظروف الواقعة.

العقوبة : الحبس مدة لا تجاوز 3 سنوات، وغرامة لا تجاوز 50000 ريال قطري، أو بإحدى هاتين

- ويكون الاحتيال مُشدّدًا في الحالات التالية:

1. إذا تم ارتكابه من قبل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة.
2. إذا تم ارتكابه ضد شخص قاصر أو ضعيف العقل أو عديم الخبرة.
3. إذا استخدم الاحتيال في الحصول على مبلغ كبير من المال.
4. إذا تم ارتكابه عن طريق العنف أو التهديد.

- جرائم الاحتيال الإلكتروني:

- العقوبة : الحبس مدة لا تجاوز 5 سنوات وغرامة لا تجاوز 100000 ريال قطري، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

- وتشمل جرائم الاحتيال الإلكتروني:

1. الاحتيال عبر الإنترنت.
2. سرقة البيانات الشخصية.
3. التصيد الاحتيالي.
4. غسل الأموال.

- وإليك بعض العوامل التي قد تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد العقوبة:

1. سجل المتهم الجنائي.
2. ظروف الجريمة.
3. نتائج الجريمة.

- ملاحظة:
  - العقوبات القطري للتأكد من أحدث المعلومات. قد تختلف القوانين مع مرور الوقت، لذلك من المهم مراجعة قانون
  - يمكنك الاستعانة بمحامي متخصص في القانون القطري للحصول على مزيد من المعلومات حول عقوبة الاحتيال المالي في قطر.

- في ختام مقالنا حول عقوبة الاحتيال المالي في قطر:
  - يمكننا أن نستنتج أن السلطات القطرية تنظر إلى جريمة الاحتيال المالي بجدية كبيرة.
  - فإن قانون الجزاء القطري يعاقب بشدة كل من يرتكب هذه الجريمة، حيث يتم الذي تسبب فيه للمجتمع والأفراد. تنصيب العقوبات الجزائية المناسبة تبعًا لخطورة الجريمة المرتكبة والضرر بينما يتفاوت نطاق العقوبات والمؤثرات بصورة محددة، فإنه من المؤكد أن العدالة لا تتساهل مع المتسببين في الاحتيال المالي.
  - لذا، يجب على الأفراد أن يكونوا على علم بقوانين الاحتيال المالي في قطر وأن يلتزموا بالأعراف والمعايير القانونية المحلية والدولية بتوعية الناس وتعزيز الوعي القانوني، يمكننا أن نحد من حدوث جرائم الاحتيال ونساهم في بناء مجتمع عادل ونزيه.